بدأت اجتماعات لجنة تطوير نظم الجامعة العربية الإدارية والمالية التي قرر تشكيلها مجلس الجامعة في دورته الماضية برئاسة محمود رياض الأمين العام للجامعة وعضوية سبع دول .

وكانت « أكتوبر » قد نشرت في عدد سابق تحقيقا عن النظم المالية والإدارية بالجامعة التي تفرق بين مرتبات الموظفين على أساس الجنسية .

مطلوب .. تعديل تنظيم الجامعة العربية

أسامة أنيوب

وفي هذا العدد ننشر حديثا لخبير عربي كبير هو الدكتور عبد العال الصكبان الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يعترض فيه على التمييز في مرتبات الموظفين بالجامعة العربية .. ويؤكد أن المرتب يمنح للمنصب والوظيفة أو الشخص ولكن لا يمنح على أساس الجنسية .

ويقول إنه تدخل كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية وأعطى الموظفين المصريين الموجودين بالمجلس قبل تنفيذ النظام الجديد الذي يفرق بين الموظفين نفس الحقوق والمرتبات التي يتقاضاها إخوانهم العرب .

وتناول في حديثه أيضا بالنقد النظم التي تحكم الجامعة وتحدث عن التقرير الذي قدمه للجامعة العربية لتعديل ميثاق الجامعة على أساس التنظيم وليس الأهداف وفيه يطالب بأن يكون مجلس الجامعة على مستوى رؤساء الحكومات .

تنظيم جديد للجامعة العربية ومجالسها الرئيسية

ويطلب الدكتور الصكبان في اقتراحه تعديل ميثاق الجامعة العربية وهذا التعديل يتصل فقط بالتنظيم ولا يتصل بالأهداف .

ويشمل التعديل على :

● جعل مجلس الجامعة على مستوى رؤساء الحكومات ويجتمع أحيانا على مستوى رؤساء الدول .

● ينفرع عن مجلس الجامعة أربعة مجالس وزارية هي :

- مجلس الشئون السياسية ويضم وزراء الخارجية العرب .
- مجلس الشئون الاقتصادية ويضم وزراء الاقتصاد والتخطيط .
- مجلس الشئون الاجتماعية من وزراء العمل والشئون الاجتماعية .
- مجلس الشئون التربوية الثقافية من وزراء التربية والتعليم العالي .

● ويكون لكل مجلس من هذه المجالس الأربعة أمين عام . لأن اللامركزية في التنفيذ هي الطريق الأفضل وهي الطريق الذي يسير عليه العالم .

● تكون الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمكونة من الأمناء العامين الأربعة للمجالس المتفرعة برئاسة أمين عام الشئون السياسية هي الصلة بين مجلس الجامعة المكون من رؤساء الحكومات وبين المجالس الأربعة .

● وبهذا التشكيل يضمن الاقتراح وجود المركزية في التنظيم .

● أن يكون لكل مجلس من المجالس الأربعة المتفرعة عن مجلس الجامعة أمانة عامة تضمن له لا مركزية التنفيذ .

● ثم يحدد التنظيم المقترح العلاقة بين المجالس الأربعة الرئيسية المتفرعة عن مجلس الجامعة - وبين المنظمات والمجالس التي تدخل في اختصاصه بالشكل التالي :

(١) . مجلس الشئون السياسية :

يتبعه مجلس الدفاع المشترك ومجلس الشئون الخارجية ومجلس شئون الاعلام والمنظمة العربية لأبحاث الفضاء والدفاع القومي .

ويكون لكل مجلس أو منظمة تابعة للمجلس الرئيسي مديرون وأمناء عامون حتى تتمتع باللا مركزية .

ويشرح الدكتور عبد العال الصكبان السبب في اختيار هذه المجالس . والمنظمات لتتبع مجلس الشئون السياسية .. فهناك فرق بين

عبد المجال الصكبان

العلاقات العربية - العربية والعلاقات العربية الدولية .

ومجلس الشئون السياسية يختص أساسا بالعلاقات العربية الدولية . ولهذا كان اختصاصه بمجلس الشئون الخارجية لتحديد السياسة الخارجية العربية . تجاه العالم الخارجي .. أيضا شئون أبحاث الفضاء لأنها تتصل بعلاقة العرب والعالم الخارجي . وبالنسبة لشئون الاعلام فالعرب يعلمون العالم الخارجي ولا يعلمون بعضهم البعض عن انجازاتهم . نفس الشيء بالنسبة لشئون الدفاع القومي فدفاع العرب ضد الاستعمار الاستيطاني وضد العدوان الخارجي وليس دفاع العرب ضد بعضهم البعض .

(٢) . مجلس الشئون الاقتصادية : ويدخل في اختصاصه النقد والانماء والتنمية الصناعية والتنمية الزراعية والعمل العربي ويتم التنسيق بين الأمين العام للشئون الاقتصادية وبين المديرين العامين للمنظمات التابعة للمجلس .

(٣) . مجلس الشئون الاجتماعية : يدخل في اختصاصه قضايا الصحة والمرأة والشباب والدفاع الاجتماعي .

(٤) . مجلس الشئون التربوية : ويدخل في اختصاصه الثقافة والعلوم ومحو الامية ومشاكلها .

●● ويؤكد الاقتراح على نقطة هامة وهي أن علاقة المنظمات والمجالس المتخصصة بالمجالس الأربعة الرئيسية ليست علاقة تابع لمتبوع وإنما هي علاقة المجمع الفكري وكل منظمة لها استقلالها الكامل ولكن بالتنسيق مع الأمين العام للمجلس الذي تتبعه .

● هذا الاقتراح لن يلغي أية منظمة قائمة وإنما يحاول أن ينسق في بعض المنظمات وقد تلغى منظمة واحدة أو اثنتان على الأكثر .

●● وذلك لأن الاقتراح يؤكد أن :

(أ) مجلس الشئون السياسية ميثاقه هو ميثاق مجلس الجامعة .

(ب) مجلس الشئون الاقتصادية : ميثاقه موجود في ميثاق الوحدة الاقتصادية وإذا كان هناك أي تعديل على الاتفاقية يمكن أن يتم بعد انضمام كل الدول العربية لكل المنظمات العربية .

(ج) مجلس الشئون الاجتماعية : سيأخذ النقاط التنسيقية في المنظمات القائمة ويضع منها ميثاقها .

(د) مجلس الشئون التربوية والعلمية والثقافية : وميثاقه تمثله النظم الأساسية للمنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة وأيضا ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي أقر عام ١٩٦٧ فهو يتسع لكل تعديل في هذا المعنى .

ربط العمل العربي بالاطار القطري والشعبي

ويقول الدكتور الصكبان إن الجماهير العربية لا تلمس العمل العربي المشترك لانه لا يزال بعيدا عن الاطار الشعبي والجماهيري ولما كان منعذرا اقامة برلمان عربي على غرار البرلمان الاوربي لدول السوق المشتركة فقد اقترحت في تنظيمي انشاء ما يسمى بمكاتب التجمع المهني ومكاتب التجمع العلمي داخل كل قطر وتلتقي هذه المكاتب في مكتب مهني عام يرتبط برئيس الوزراء .

●● وعن هذا الطريق تستطيع القاعدة الشعبية من خلال تنظيماتها ان توصل رأيها في مشكلات العمل العربي بعد دراسته ولا تعتمد على ما يقال في الصحف من تصريحات .

اتهامات .. ودفاع

ويضيف الدكتور الصكبان إنني حين تقدمت بهذا الاقتراح قال البعض إننا نريد احداث تعديل وتغيير في الهياكل الدستورية .. وهذا غير صحيح لأن النقابات

موجودة فى كل البلاد وأنا اجمعها فى تجمع واحد.

ولكن نحن العرب لا ننظر امامنا.. فإما أن نستعير الحلول من الخارج ونقلد الأمم المتحدة مثلا وهذا مرفوض وإما ان نقول للناس نرفض تقليد الأمم المتحدة وهذا أيضا مرفوض.

●● نحن نريد الخبرات العربية والعالمية تجمعها للمصلحة العربية.

ويؤكد أنه لا تناقض اطلاقا بين وجود الادارة الاقتصادية بالجامعة ووجود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.. فالعالم اليوم عالم اقتصاد ومجلس الشئون السياسية لا يستطيع أن يتخذ قرارات حقيقية ان لم يكن لديه الرأى الاقتصادى وأمين عام الجامعة - الذى أعتبره أمين عام الشئون السياسية كما جاء فى اقتراحى - يحتاج إلى مجموعة خبراء اقتصاديين كبار لأعطائه الرأى والنصيحة بل أكثر من ذلك إن مجلس الشئون الاقتصادية الذى هو مجلس الوحدة الاقتصادية سيحتاج إلى دعم سياسى ليخطو خطوات أبعد فى سبيل الاندماج الاقتصادى.

كما يؤكد الدكتور الصكبان أن ما يردده البعض من أن انضمام جميع الدول العربية لمجلس الوحدة الاقتصادية سيقضى بالضرورة وفورا على المجلس الاقتصادية.. مرفوض تماما وإذا أراد المجلس الاقتصادى أن يبقى فليبق.

●● ايضا ما يردده البعض من ان الانضمام لا تفاقية الوحدة الاقتصادية يعنى تنازل الدول عن سيادتها وهذا أمر عجيب - كما يقول - فالاتفاقية تنص على تحقيق رفاهية شعوب الدول العربية بما لا يضر بمصالحها الاساسية والمصلحة الاساسية فى القانون تعنى السيادة.

وفى النهاية نسأل الدكتور الصكبان لماذا رفض مشروع تنظيم العمل العربى المشترك الذى قدمه.. غير أنه يجيب بما لا نتوقع وهو أن المشروع لم يرفض واللجنة التى بحثته انه رائع ومتماز وطموح ولكنه فوق مستوى الطاقة فى الوقت الحاضر.

وان كنت أومن دائما بأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة.

لمصلحة من التفريق فى معاملة الموظفين

ويتحدث الدكتور الصكبان عن الشق الثانى من القضية المطروحة الآن فى الجامعة العربية وفى مجال العمل العربى المشترك وهو تطوير النظم المالية والادارية للجامعة.

يقول إنه منذ عام ٧٣ لم تمر دورة انعقاد لمجلس الجامعة الا وتناقش النظم المالية والادارية التى وضعت فى عام ٧٣ ويتم اجراء نوع من التعديل فيها.

ولعلنا نذكر الأزمة التى ثارت أخيرا بسبب المعاملة المختلفة للموظفين المصريين فى الجامعة وغيرهم ولقد كان مجلس الوحدة الاقتصادية من المنظمات التى أدركت هذه المسألة ولم تفرق بين الموظفين إلى أن استطاعت جهود الجامعة واصرارها على تطبيق النظم المطبقة لديها أن تنجح فى اقناع مجلس الوحدة الاقتصادية فى تطبيق نظم الجامعة التى تفرق بين الموظفين.

ولذلك تدخلت كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقررت أن يساوى الموظفون المصريون الموجودون بالمجلس - قبل تنفيذ هذه النظم الجديدة - مع غيرهم من إخوانهم غير المصريين فى الامتيازات لأنهم خبرة واحدة لا تتجزأ سواء كانوا مصريين أو عراقيين أو سوريين أو من أى بلد عربى شقيق.

وإنى أتساءل هل هناك معيار منطق للتمييز بين مرتبات الموظفين فى الجامعة على أساس الجنسية؟ قد يقال إن غير المصريين يقيمون فى بلد غريب عليهم وهذا يكلفهم كثيرا. ولكن هناك أيضا المصرى القادم من محافظات بعيدة عن القاهرة ويواجه نفس ظروف غير المصرى.

.. لمصلحة من أن نفرق فى المرتبات على أساس الجنسية هل يخدم هذا قضية هل يستوى مع المنطق؟!

هل يصح أن تختلف معاملة العاملين فى مكتب واحد وخبرة واحدة وفى ظروف واحدة؟.. الاجابة بالنفى قطعا.

والقضية الأخرى: هل الرواتب التى تعطى للعاملين كافية.. الإجابة بالنفى أيضا. وينبغى زيادتها.

ولذا فحل مشكلة أبناء الدول العربية من غير دولة المقر لا يكون بأن تكون مرتباتهم أكثر من المصريين وإنما بزيادة مرتباتهم أما إذا أدت هذه الزيادة الى زيادة رواتب غيرهم فذلك أمر لا علاقة لهم به.

وبالنسبة للامتيازات التى تمنحها دولة المقر لموظفى الهيئات الدولية يمكن بالحوار الموضوعى منحها لموظفى الهيئات العربية.

ويتعجب الدكتور عبد المال الصكبان مما حدث فى مجلس الجامعة فى دورته الأخيرة. فقد صدر قرار بتطوير المجلس الاقتصادى ثم صدر قرار أخر لتصحيح أوضاع ورواتب الموظفين من دولة المقر والقرار ينص على تشكيل لجنة برئاسة الأمين العام وعضوية خبراء من سبع دول للنظر فى تطوير نظم الجامعة العربية وإعادة صياغتها بما يمكنها من أداء دورها.

والقرار يتكلم فى عنوانه عن تصحيح أوضاع الموظفين وجوهر القرار يتكلم عن أمور أخرى. وإذا كان المجلس قد قرر تعديل المجلس الاقتصادى والاجتماعى لاحداث التطوير المطلوب فلماذا اللجوء الى لجنة جديدة؟

●● يبقى أن نقول أن هذه الآراء والمقترحات من خبير عربى كبير يجب أن تكون محل دراسة جادة ليستفاد بها.. وللموضوع بقية. ●

قل لى يا:

وزير النقل والمواصلات

عبد الفتاح عبد الله
وزير النقل والمواصلات

● شاء حظى العاثر أن أفكر فى السفر إلى بلدتى «البلاوين» بالقطار.. توجهت إلى محطة مصر ودخلت فناء المحطة وكان قد مضت على سنوات طوال لم أدخلها.. خيل إلى منذ اللحظة الأولى أننى قد ضللت الطريق وأننى فى ساحة قتال.. المسافرون يتزاحمون على شبابيك حجز التذاكر وهم يصيحون. ولما سألت عن السبب دهشت للأمر..!!

لقد تبين لى أن هيئة السكة الحديد قد تقاضت من هؤلاء المواطنين ثمن تذاكر الركوب فى الدرجة الثانية. ولما توجهوا إلى القطارات اكتشفوا عدم وجود عربات للدرجة الثانية.. وأن «نهلوية» موظفى السكة الحديد قد حشدوا لهم عربات درجة ثالثة ليركبوا فيها وإلا.. فماء النيل قريب يشربون منه..!!!

والغريب أيضا: أن العربات التى وضعها «نهلوية» هيئة السكة الحديد رغم أنها درجة ثالثة فإنها أيضا لا تكفى حاجة ركاب القطارات التى تفضل هيئة السكة الحديد وتقاضت منهم ثمن تذاكر سفرهم..

لقد دعتنى هذه الفوضى أن أتجول بين المواطنين فى فناء المحطة أنحرى الأمر. وأعرف المزيد من المعلومات والبيانات وإذا بى أكتشف كارثة.

● هل تعلمون يا سادة ما هى..؟

لقد تمت هيئة السكة الحديد «بتخريد» ١٢٠ عربة من إنتاج ألمانيا الشرقية - أى بيعها خردة - اشترتها مصر من دم وعرق أبنائها. وبعد تشغيلها اكتشفت أن هذه العربات عيوبا فنية ولا بد من «تخريدها» وقد كان..

إن من حق كمواطن أن أسأل وزير النقل والمواصلات..

هل عرفت السبب فى شراء مثل هذه العربات الحقيرة التى اشتريت من دم وعرق هذا الشعب. والتى اعتقد أنه قد تم الاتفاق عليها فى الفترة التى كان عملاء السوفييت يتربعون فيها على عرش الوزارة..

وهل تم التحقيق فى هذا الموضوع لمعرفة من المسئول..؟

هناك واقعة أخرى يا وزير النقل والمواصلات.. لقد ركبت.. «الديزل» المتجه إلى دمياط. وأنا أعرف أن هيئة السكة الحديد قد خصصت «ديزل بحرى» لهذا الخط. وهذا ما دفعنى إلى السفر بطريق القطار. وعندما توجهت الى الرصيف وجدت «نهلوية» الهيئة قد استبدلوا الديزل بقطار حقير وقديم يجر عربات متهالكة تجاوزت عمرها الافتراضى بزمن. وكان الأجدر بهيئة السكة الحديد أن تخردها هى الأخرى!!

لقد سلمت أمرى «لله» وركبت وكأننى كنت أقضى عقوبة؟! رائحة كريهة تنبعث من العربة تزكم الأنوف وتدعو إلى الغثيان.. قذارة.. إهمال.. سوء إدارة.. لا شىء يربح الراكب.. أو يزيل عنه القرف والندم لركوب القطار..

وأخيرا: طلبت مشروبا لعلى أتغلب على كل هذه المنفرات.. فكانت الإجابة لا يوجد بوفيه لمثل هذا القطار..!!

ثلاث ساعات ونصف ساعة يقطعها القطار فى هذا الطريق وليس به شربة ماء..!!

يا وزير النقل والمواصلات.. أعتقد أنه قد حان الوقت لنسف الروتين. وإراحة أعصاب الناس عن طريق التفتيش المستمر. ولتحطيم كل المعوقات..

بل أعتقد أنه أصبح من الضرورى أن ينزل السادة كبار هيئة السكة الحديد من عليائهم ويتركوا سياراتهم. ويركبوا القطارات مثل بقية خلق الله.. ليعرفوا حقيقة الأوضاع وما وصلت إليه الهيئة من تردٍ وإهمال.. ويضعوا أصابعهم على كل العيوب.. والمعوقات. ويردوا لهيئة السكة الحديد مكانتها القديمة.. ويعيدوا لمصر احترامها.. وحتى نعرف رأيك. سيكون لى حديث آخر..!

أحمد مصطفى